Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies
المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية
Volume 1, Issue 2, 2025, Pages: 651-659
Journal homepage :http://cjhes.com.ly/index.php/cjhes/en/index

The Role of Good Governance of Public Resources in Achieving Sustainable National Development: An Analytical Study of Challenges and Mechanisms

Mohammed Misbah Elelam *
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya

دور الإدارة الرشيدة للموارد العامة في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة: دراسة تحليلية للتحديات والآليات

أ. محمد مصباح العلام *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

*Corresponding author: alamalallam8@gmail.com

Received: November 03, 2025	Accepted: December 12, 2025	Published: December 17, 2025

Abstract
Public resource management is a cornerstone for sustainable national development, especially in developing nations facing challenges like poor planning, weak governance, and corruption. This analytical study investigates the conceptual framework, mechanisms, and impact of public resource management on national development indicators. Employing a descriptive analytical approach, the research identifies that effective resource management is intrinsically linked to robust public financial frameworks, high transparency, and good governance. Conversely, key challenges such as short-term financial vision, lack of credibility in budgeting, administrative corruption, and high dependence on primary resources (commodities) severely impede long-term development reforms and sustainable economic growth. The study concludes that achieving sustainable and inclusive development necessitates strengthening financial and legal institutions, enhancing transparency and accountability, diversifying state revenues, and strategically investing in human capital and vital productive sectors.

Keywords: Public Resources, Good Governance, Sustainable Development, National Development, Public Financial Management, Corruption, Transparency, Developing Countries.

الملخص
تعد إدارة الموارد العامة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الوطنية المستدامة، لا سيما في الدول النامية التي تواجه تحديات مثل ضعف التخطيط، وقصور الحوكمة، وانتشار الفساد. تهدف هذه الدراسة التحليلية إلى بحث الإطار المفاهيمي وآليات إدارة الموارد العامة وتأثيرها على مؤشرات التنمية الوطنية. بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، تبيّن أن الإدارة الفعّالة للموارد ترتبط ارتباطًا وثيقًا بوجود أطر مالية عامة قوية، ومستوى عالٍ من الشفافية، والحوكمة الرشيدة. في المقابل، تعيق التحديات الرئيسية، مثل الرؤية المالية

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

قصيرة المدى، ونقص المصداقية في الميزانية، والفساد الإداري، والاعتماد الكبير على الموارد الأولية (السلع الأساسية)، جهود الإصلاحات التنموية طويلة الأجل والنمو الاقتصادي المستدام. وتخلص الدراسة إلى أن تحقيق التنمية المستدامة والاحتوائية يتطلب تعزيز المؤسسات المالية والقانونية، ورفع مستوى الشفافية والمساءلة، وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية، والاستثمار الاستراتيجي في الموارد البشرية والقطاعات الإنتاجية الحيوية.

الكلمات المفتاحية :الموارد العامة، الحوكمة الرشيدة، التنمية المستدامة، التنمية الوطنية، الإدارة المالية العامة، الفساد، الشفافية، الدول النامية.

أولاً: المقدمة

تعد إدارة الموارد العامة إحدى الركائز الجوهرية التي يقوم عليها بناء الدولة الحديثة وتحقيق التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة (مولفرعة، 2023)، فالموارد العامة بما تتضمنه من ثروات طبيعية ومالية وبشرية، تمثل الأساس الذي تستند إليه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي التي تحدد قدرة الدولة على تنفيذ سياساتها العامة، وتلبية احتياجات المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين المواطنين . ولأجل ذلك اكتسبت قضية الإدارة الرشيدة لهذه الموارد اهتمامًا واسعًا في الأدبيات السياسية والاقتصادية، خاصة في الدول النامية التي تواجه تحديات تتعلق بضعف التخطيط، وقصور الحوكمة، وانتشار الفساد، وهي عوامل تؤدي إلى إعاقة جهود التنمية وتفاقم سوء توزيع الثروة (لاغارد، 2019).

ولا تعد إدارة الموارد العامة مجرد عملية تنظيمية أو مالية فقط، بل هي منظومة متكاملة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والمؤسساتية والقانونية، ففعاليتها تعتمد على قوة المؤسسات العامة، وفعالية نظم الرقابة والمساءلة، ومستوى الشفافية في عمليات تخصيص الموارد وإنفاقها .كما يرتبط نجاح هذه الإدارة بقدرة الدولة على توجيه مواردها نحو القطاعات الإنتاجية، وتحقيق التوازن بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية، وتعزيز كفاءة الإنفاق العام بما ينسجم مع أهداف التنمية طويلة المدى.

وتشير التجارب الدولية إلى أن الدول التي نجحت في تبني إدارة رشيدة لمواردها حققت تقدمًا اقتصاديًا واجتماعيًا واضحًا، في حين أدى سوء إدارة الموارد في دول أخرى إلى أزمات مالية واقتصادية حادة انعكست سلبًا على قدرة الحكومات في تقديم الخدمات الأساسية وضمان الاستقرار الاجتماعي (فرغلي، 2020)، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية دراسة العلاقة بين الإدارة الرشيدة للموارد العامة ومسار التنمية الوطنية، من خلال فهم آلياتها وتحليل تأثيراتها، واستشراف السبل الكفيلة بتوظيف الموارد على نحو يعزز من فاعلية التنمية.

وبناءً على ذلك، نسعى من خلال هذا البحث إلى دراسة الإطار المفاهيمي للإدارة الرشيدة للموارد العامة، وبيان مكوناتها وأسُسها، وتحليل تأثيرها المباشر وغير المباشر في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة .كما يسعى إلى توضيح العوامل المؤثرة في فاعلية الإدارة داخل البيئة السياسية والاقتصادية للدولة، بما يساهم في تقديم رؤية علمية تساعد على تعزيز الإدارة الرشيدة للموارد العامة.

ثانيًا: مشكلة البحث

على الرغم من الأهمية المحورية التي تحظى بها إدارة الموارد العامة في دفع عجلة التنمية الوطنية، لا تزال العديد من الدول ـ ولا سيما النامية منها ـ تواجه قصورًا ملحوظًا في إدارة مواردها بطريقة فعالة . وتبرز المشكلة الأساسية في التساؤل الرئيس التالي:

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ما دور أنماط الإدارة الرشيدة للموارد العامة في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة؟ وكيف يمكن للإدارة الرشيدة أن تسهم في الارتقاء بمؤشرات التنمية وتحسين نتائجها؟

ثالثًا: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تركيزها على العلاقة بين إدارة الموارد العامة والتنمية الوطنية، وهي علاقة محورية في بناء الدولة وتعزيز قدرتها على الارتقاء بجودة الحياة للمواطنين وتحقيق التنمية الشاملة.

رابعًا: فرضيات البحث

تركز فرضيات هذا البحث على الإجابة عن التساؤلات المطروحة في مشكلة الدراسة، وذلك من خلال محاولة تفسير طبيعة العلاقة بين الإدارة الرشيدة للموارد العامة وأثرها في تحقيق التنمية الوطنية، وبيان مدى انعكاس فعالية الإدارة على مؤشرات التنمية المختلفة.

خامسًا: أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، من أبرزها:

1. توضيح مفهوم الموارد العامة وبيان أنواعها ودورها في دعم النشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة.
2. إبراز دور الإدارة الفعّالة في تنظيم الموارد العامة وتوزيعها وتخصيصها بما يحقق الاستخدام الأمثل لها.
3. تحليل طبيعة العلاقة بين إدارة الموارد العامة من جهة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، وبيان مدى تأثير كل منهما في الآخر.
4. تحديد أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق الإدارة الرشيدة للموارد العامة في الدول النامية.

سادسًا: منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تناول المفاهيم النظرية المرتبطة بالموارد العامة والتنمية الوطنية، وتحليل الأدبيات والدراسات ذات الصلة، بما يمكن من استخلاص نتائج علمية تعكس طبيعة العلاقة بينهما وطرق تأثير كل منهما في الآخر.

سابعًا: حدود البحث

- **الحدود المكانية :**يمكن توظيف الدراسة في عدد من السياقات المتعلقة بالدول النامية، أو الإبقاء عليها بصيغة عامة بما يخدم الأهداف العلمية للبحث.
- **الحدود الزمنية :**تعتمد الدراسة على الأدبيات والبحوث المنشورة خلال العقدين الأخيرين، بما يعكس التطورات الحديثة ذات الصلة بموضوع البحث.

ثامنًا: تقسيمات البحث

1. المقدمة.
2. **المبحث الأول :**الإطار المفاهيمي لإدارة الموارد العامة والتنمية الوطنية.
   - المطلب الأول: مفهوم الموارد العامة وأنواعها.
   - المطلب الثاني: مفهوم التنمية الوطنية وأهم متطلباتها.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. **المبحث الثاني :**دور إدارة الموارد العامة في دعم التنمية الوطنية.
   - المطلب الأول: آليات الإدارة الرشيدة للموارد العامة.
   - المطلب الثاني: التحديات التي تواجه إدارة الموارد العامة وانعكاسها على التنمية.
4. الخاتمة: تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي لإدارة الموارد العامة والتنمية الوطنية

يشمل الإطار المفاهيمي لإدارة الموارد العامة والتنمية الوطنية دراسة المفاهيم الأساسية المرتبطة بالموارد العامة وأنواعها، وأهمية تنظيمها واستثمارها بشكل فعّال. كما يتناول مفهوم التنمية الوطنية ومكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والعلاقة بين إدارة الموارد وقدرة الدولة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يركز الإطار أيضًا على الأسس النظرية لمبادئ الإدارة الرشيدة، بما في ذلك الكفاءة، والشفافية، والحوكمة، والرقابة، ويهدف هذا الإطار إلى توفير قاعدة علمية لفهم كيفية توظيف الموارد العامة لتعزيز التنمية الوطنية وتحقيق رفاهية المجتمع.

المطلب الأول: مفهوم الموارد العامة وأنواعها

الفرع الأول: مفهوم الموارد العامة

لم يعد دور الإيرادات العامة في العصر الحديث مقتصرًا على تمويل النفقات العامة فحسب، بل أصبح يشكل أداة فعالة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة، فإلى جانب دورها المالي، تستخدم الإيرادات العامة في توجيه النشاط الاقتصادي عبر تشجيع القطاعات المرغوب فيها والحد من الأنشطة غير المرغوبة، وتوجيه الاستثمارات، ومكافحة التضخم، وتحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع الدخل القومي.

كما تؤدي الإيرادات العامة دورًا سياسيًا مهمًا، إذ تعكس فلسفة الدولة وتوجهاتها العامة، وتعد وسيلة لتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، ودعم الشرعية السياسية من خلال تحقيق الرضا المجتمعي والاستجابة لمطالب الفئات المختلفة. وقد شغلت نظرية الإيرادات العامة حيزًا واسعًا من اهتمام مفكري المالية العامة منذ أقدم العصور، بل سبقت في بعض المراحل نظرية النفقات العامة من حيث الأهمية، وتطورت وظائفها عبر المراحل التاريخية المختلفة إلى أن وصلت إلى صورتها المعاصرة التي تجمع بين الأبعاد المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومن هنا تُعرَّف الموارد العامة على "أنها مجموعة الدخول التي تتحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي (مولفرعة، 2023).

الفرع الثاني: أنواع الموارد العامة

أولًا: إيرادات أملاك الدولة (الدومين)

يطلق مصطلح "الدومين" على كل ممتلكات الدولة، سواء كانت "عقارية أو منقولة"، وأيًا كان نوع ملكية الدولة لها، سواء كانت "ملكية عامة أو خاصة"، ويمكن تقسيم دومين الدولة إلى قسمين رئيسيين:

1. **الدومين الخاص :**وهو الممتلكات التي تهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق دخل مالي مباشر، ويشبه في ذلك ممتلكات الأفراد من حيث استغلالها لتوليد عوائد مالية.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2. **الدومين العام :**وهو الممتلكات التي لا يُقصد بها تحقيق دخل مباشر، بل تهدف إلى إدارة المرافق العامة مثل المباني الحكومية، الطرق العامة، الموانئ، وغيرها من المرافق التي تخدم الصالح العام.

ثانيًا: الرسوم

تعد الرسوم من المصادر المهمة للإيرادات العامة بعد أملاك الدولة، وتتميز بأنها إيرادات دورية منتظمة تدخل إلى خزانة الدولة بشكل مستمر، وتستخدم في تمويل النفقات العامة وتحقيق المنافع الاجتماعية.

- يدفع الأفراد هذه الرسوم مقابل خدمات خاصة يحصلون عليها من المرافق العامة، مثل استخراج الوثائق الرسمية، الخدمات البلدية، أو استخدام مرافق معينة.
- بذلك، تعتبر الرسوم مقابلًا للخدمات وليست ضريبة إجبارية على الدخل أو الثروة.

ثالثًا: الإصدار النقدي الجديد

يقصد بالإصدار النقدي أو التمويل بالتضخم، تغطية عجز الموازنة العامة الناتج عن زيادة الإنفاق عن الموارد المتاحة، وذلك من خلال إصدار نقود جديدة أو التوسع في الائتمان المصرفي.

وبالتالي، فإن هذا النوع من التمويل يوجّه عادة لنفقات التنمية أو المشروعات العامة، دون وجود مقابل فعلي من السلع والخدمات في الاقتصاد، مما قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار أو التضخم.

وتتأثر نتائج الإصدار النقدي بعدة عوامل، منها:

- قدرة البنك المركزي على زيادة الاحتياطات النقدية.
- تركيبة استثمارات الدين الحكومي ومدى تأثيرها على السوق.

رابعًا: القروض العامة

تعد القروض العامة مصدرًا مهمًا لتمويل نفقات الدولة، خاصة في البلاد النامية حيث تواجه الحكومة صعوبات في جمع الإيرادات المحلية.

حيث تختلف القروض العامة عن الضرائب في عدة نقاط:

1. القرض قابل للاسترداد بينما الضرائب اقتطاع مالي نهائي من المكلَّف.
2. القروض تتم وفق عقد واتفاق مع المقرضين، يتضمن شروط السداد والفائدة، بينما الضرائب تُفرض بطريقة إجبارية دون اتفاق مسبق.
3. الضرائب تؤثر عادة على الاستهلاك، بينما القروض تؤثر على الادخار، لأن المقرضين غالبًا من ذوي الدخل المرتفع والفائض المالي.
4. تُستخدم الضرائب لتغطية النفقات الاعتيادية، بينما القروض غالبًا ما تُخصص للنفقات غير الاعتيادية أو المشروعات التنموية طويلة الأجل.
5. القروض يمكن تخصيصها لغرض محدد، والضرائب تُستخدم لصرف عام.
6. الضرائب إجبارية، بينما القروض غالبًا اختيارية رغم وجود بعض الاستثناءات **(عزوز، 2020)**.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

خامسًا: الإيرادات الضريبية

الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة لكبر حجمها من جهة ومن جهة أخرى لمدى تأثيرها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

في السابق كانت الضرائب مقابل حماية الحقوق وتوفير إيرادات مالية، ومقدارها يجب أن يكفي فقط نفقات السلع العامة البحتة. أما في الدولة الحديثة تطور دورها ليحقق أهدافًا اقتصادية واجتماعية مثل إعادة توزيع الدخل والثروة والتوازن الاقتصادي والتوازن في ميزان المدفوعات.

وهي تُعرَّف بأنها: مبلغ مالي تقتطعه الدولة جبراً من الأفراد بدون مقابل بهدف تحقيق إيرادات لتغطية نفقات الدولة وأيضاً لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أخرى (كريم، ب.ت).

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الوطنية وأهم متطلباتها

تعد التنمية الوطنية المستدامة هدفًا استراتيجيًا لكل دولة، وهي ترتبط بشكل مباشر بقدرة الدولة على تعبئة وإدارة مواردها الطبيعية والبشرية والمالية بشكل فعّال (بلقزيز، 2019) .ولا يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال التقليد الأعمى للنماذج التنموية الأجنبية، لأن كل مجتمع يمتلك خصوصياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحدد شكل التنمية الممكنة فيه. إن تجربة العديد من الدول العربية ودول الجنوب تظهر أن التقليد الأعمى للنماذج الخارجية غالبًا ما يؤدي إلى فشل السياسات التنموية وعدم تحقيق أهداف النمو الشامل.

- **أولاً :**حاولت بعض الدول تقليد النموذج الاشتراكي السوفييتي عبر التخطيط المركزي وإعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة، إلا أن غياب بنية اقتصادية وزراعية قوية وقوى بشرية مؤهلة أدى إلى فشل هذا المسعى. فالتصنيع الثقيل وحده لم يكن ممكنًا في غياب وفرة الاقتصاد الغذائي، والتعليم المتقدم، والتكنولوجيا المحلية، وتأهيل قوى الإنتاج.
- **ثانياً :**اتجهت بعض الدول الأخرى إلى تقليد النموذج الليبرالي الغربي، محررة الاقتصاد من إشراف الدولة، وخصخصت الموارد، وحرّرت الأسعار، وأوقفت الدعم الاجتماعي، مما حوّل الاستثمار نحو الربح السريع في قطاعات غير إنتاجية مثل السياحة والعقارات، متجاهلة قطاعات أساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. هذا النهج أدى إلى تنمية غير متوازنة واعتماد على خبرات وكفاءات أجنبية لإدارة المشروعات المحلية.
- **ثالثاً :**التنمية الحقيقية تتطلب تعبئة الموارد الطبيعية والبشرية المحلية، وبناء قدرات علمية وتقنية، ووضع برامج تنموية متكاملة تلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية. تشمل هذه البرامج: بناء الاقتصاد الغذائي القوي، تطوير التعليم والصحة، إقامة البنية التحتية، تحقيق التوازن بين المدن والأرياف، حماية الموارد والبيئة، وتوفير فرص العمل للكفاءات المحلية. وتجارب دول مثل الصين والهند والبرازيل وكوريا الجنوبية أظهرت أن التنمية المستدامة تتحقق من خلال الاعتماد على الموارد المحلية وبرامج وطنية متكاملة، مع دور فعّال للدولة كقائد للتنمية وضامن لمصالح المجتمع.

المبحث الثاني: دور إدارة الموارد العامة في دعم التنمية الوطنية

تلعب إدارة الموارد العامة دورًا محوريًا في دعم التنمية الوطنية من خلال تخصيص الموارد المالية والبشرية بطريقة فعالة تضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. فهي تعمل على جمع الإيرادات العامة وتنظيم الإنفاق بما يحقق التوازن بين القطاعات المختلفة، كما تساهم في تعزيز الكفاءة المالية والشفافية، مما يقلل الهدر ويزيد من فعالية المشروعات التنموية. إلى جانب ذلك، توفر إدارة الموارد

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

العامة البيانات والتحليلات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وفي النهاية تُعد إدارة الموارد العامة أداة استراتيجية لدعم النمو المستدام وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

المطلب الأول: آليات الإدارة الرشيدة للموارد العامة

تشكل الإدارة الرشيدة للموارد العامة أساسًا لتحقيق التنمية الوطنية المستدامة، إذ تعتمد على استخدام الموارد المالية والبشرية والمادية بكفاءة وفعالية، مع ضمان الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد. في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، مثل تباطؤ النمو وارتفاع المخاطر الناتجة عن التوترات التجارية وشح التمويل، تصبح الحاجة إلى إدارة رشيدة للموارد العامة أكثر إلحاحًا، لضمان الاستقرار المالي وتحقيق أهداف التنمية **(لاغارد، 2019)**.

1- **أطر المالية العامة**

أول آلية رئيسية للإدارة الرشيدة هي وجود أطر مالية عامة قوية، تشمل القوانين، والمؤسسات، والإجراءات التي تحدد كيفية تخطيط وتنفيذ الميزانية العامة.

- هذه الأطر تتيح للحكومات وضع ميزانيات متوسطة الأجل تعكس أهدافًا واضحة ومصداقية عالية، مما يسهل تنفيذ السياسات المالية بشكل فعال.
- التحديات تشمل الرؤية قصيرة المدى ونقص مصداقية الميزانية، مثل توجيه الموارد السيادية مباشرة دون المرور بالميزانية، أو الاقتراض خارج الميزانية.
- أمثلة إيجابية: أنشأت السعودية والكويت والإمارات وقطر ولبنان وحدات للمالية العامة الكلية، وركزت الجزائر على قانون ميزانية متوسط المدى، بينما اعتمدت البحرين برنامجًا لتحقيق التوازن المالي، وعملت مصر والإمارات على مشاريع لإدارة مخاطر المالية العامة وقياس تحمل الضغوط المالية.

2- **الحوكمة الرشيدة والشفافية**

تعد الحوكمة الرشيدة والشفافية الركيزة الثانية للإدارة الفعالة للموارد العامة:

- **الحوكمة :**تعني وجود مؤسسات قوية ومستقرة، مع آليات واضحة للمساءلة، تعزز شرعية السياسات المالية وتكسب ثقة المواطنين.
- **التحديات :**ضعف المؤسسات يتيح انتشار الفساد، ويؤدي إلى توجيه الموارد نحو مشاريع شكلية بدلاً من الاستثمار في الإنسان والإنتاجية.
- **أمثلة ناجحة :**في جورجيا، بعد عام 2003، أدى إصلاح المؤسسات ومكافحة الفساد إلى زيادة الإيرادات الضريبية من 12٪ إلى 22.5٪ من الناتج المحلي، مع تعزيز ثقة المواطنين بالنظام المالي، ما انعكس إيجابًا على النمو والاستثمار.
- **الحلول المقترحة :**تعزيز الشفافية في الميزانية، تحسين إدارة المخاطر المالية، تطوير المؤسسات العامة، وتطبيق سياسات مالية متوازنة ومستدامة.

3- **الفوائد الاستراتيجية للإدارة الرشيدة**

الإدارة الرشيدة للموارد العامة تحقق عدة فوائد استراتيجية تشمل:

- إدارة الدين العام بشكل مستدام وفعال.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- تنسيق أفضل بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- تعزيز النمو المستدام والاحتوائي، وتقليل التفاوت الاجتماعي.
- زيادة ثقة المواطنين والمؤسسات في النظام المالي، ما يسهم في تعبئة الموارد وتحقيق الإنفاق الأمثل على القطاعات الإنتاجية والخدمات الأساسية.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه إدارة الموارد العامة وانعكاسها على التنمية

تواجه إدارة الموارد العامة العديد من التحديات التي تؤثر مباشرة على التنمية الوطنية، أبرزها ضعف الأطر المالية والقانونية، مما يحد من كفاءة التخطيط المالي ويجعل تنفيذ الإصلاحات طويلة الأجل، مثل تحسين قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية، أكثر صعوبة. كما يؤدي التركيز على النتائج قصيرة المدى إلى إعاقة تحقيق النمو المستدام، بينما يزيد نقص الشفافية والمصداقية من صعوبة تعبئة الموارد وتحقيق الاستخدام الأمثل لها. ويؤدي الفساد وسوء الحوكمة إلى استغلال الموارد لأغراض شخصية وتقليل ثقة المواطنين وإعاقة الاستثمارات، بالإضافة إلى أن الاعتماد على الموارد الأولية يجعل الميزانية أكثر عرضة لتقلبات الأسواق العالمية. وكل هذه العوامل مجتمعة تؤثر على استقرار الاقتصاد الوطني وتحد من قدرة الدولة على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة (لاغارد، 2019؛ زهران فرغلي، 2020).

ويمكن تلخيص أبرز هذه التحديات وانعكاسها على التنمية في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) لتحديات التي تواجه إدارة الموارد العامة وانعكاسها على التنمية.

ت	التحدي	الوصف	انعكاسه على التنمية
1	ضعف التنظيم المالي والقانوني	ضعف الاتساق في القوانين واللوائح المالي	صعوبة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتنفيذ الإصلاحات التنموية طويلة الأجل، مثل تحسين التعليم وتطوير قطاع الصحة والبنية التحتية
2	الرؤية قصيرة المدى	التركيز على النتائج الفورية بدل التخطيط المتوسط والطويل الأجل	يعرقل تحقيق النمو المستدام والاحتوائي ويحد من الاستثمار في المشاريع الحيوية
3	ضعف الشفافية والمصداقية	عدم إدراج جميع الإيرادات والنفقات في الميزانية وإدارة المخاطر المالية ضعيفة	يضعف قدرة الدولة على تعبئة الموارد اللازمة ويزيد من توجيه الأموال نحو مشاريع غير منتجة
4	الفساد الإداري وضعف الحوكمة	ضعف المؤسسات وانتشار الفساد واستغلال الموارد لأغراض شخصية	يحد من جذب الاستثمار المحلي والأجنبي، يزيد من التفاوت الاجتماعي ويضعف ثقة المواطنين في النظام المالي
5	التقلبات في الاقتصاد العالمي	الاعتماد الكبير على الموارد الأولية مثل النفط والغاز	يزيد صعوبة التخطيط المالي المستدام، ويعرض المشروعات التنموية للمخاطر، ويؤجل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الخاتمة

أولاً: النتائج

بناءً على التحليل المفاهيمي والتحليلي الذي تناولته هذه الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج الأساسية التي تؤكد الدور المحوري للإدارة الرشيدة في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة:

1. يؤدي ضعف الأطر المالية والقانونية إلى صعوبة تنفيذ التخطيط المالي بشكل فعال، مما يعيق تحقيق الإصلاحات التنموية طويلة الأجل في قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.
2. يحد التركيز على النتائج قصيرة المدى، ونقص الشفافية والمصداقية، من قدرة الدولة على تعبئة الموارد واستخدامها بالشكل الأمثل، ويقلل من الكفاءة العامة للإنفاق.
3. يسهم الفساد وسوء الحوكمة في استغلال الموارد لأغراض شخصية، ويقلل بشكل كبير من ثقة المواطنين ويعيق جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية الضرورية للنمو.
4. يجعل الاعتماد المفرط على الموارد الأولية (الريعية) الميزانية عرضة لتقلبات الاقتصاد العالمي، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار الاقتصادي ويضعف فرص تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

ثانيًا: التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

1. تطوير وتعزيز الأطر المالية والقانونية :من خلال تحديث قوانين الميزانية ونظم التخطيط المالي متوسط وطويل الأجل، وتبني ميزانية البرامج والأداء، لضمان فاعلية الإنفاق العام وتوجيهه استراتيجيًا نحو التنمية.
2. رفع مستوى الشفافية والمصداقية :في إدارة الموارد العامة عبر الإفصاح المنتظم والشامل عن الإيرادات والنفقات، والحد من ممارسة الإنفاق خارج الميزانية لتعزيز المساءلة.
3. تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد :من خلال إنشاء مؤسسات مستقلة وفعالة للمساءلة والرقابة المالية والإدارية، وتطبيق سياسات صارمة للعقوبات ضد ممارسات الفساد.
4. تنويع مصادر الإيرادات :وتقليل الاعتماد على الموارد الأولية لضمان استقرار الميزانية أمام تقلبات الاقتصاد العالمي، والتركيز على الإصلاح الضريبي لتحقيق العدالة والكفاءة.
5. التركيز على الاستثمار الاستراتيجي :في الموارد البشرية والقطاعات الإنتاجية الحيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، كآلية أساسية لتحقيق تنمية مستدامة واحتوائية.

المراجع

1. بلقزيز، عبد الإله .(2019، 10 يونيو). معنى التنمية الوطنية .صحيفة الخليج .مسترجع من www.alkhaleej.ae.
2. زهران فرغلي، أحمد أحمد .(2020). دور سياسات الحوكمة في الحد من الفساد في الدول النامية . مجلة البحوث الإدارية، (3)38، 1-30.
3. عزوز، عائشة .(2020). المالية العامة .كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، الجزائر.
4. كريم، رياض مهدي(.ب.ت .)الإيرادات العامة .مسترجع من www.riadhkraiem.com
5. لاغارد، كريستين .(2019، 9 فبراير) .وضع أسس الإدارة الرشيدة للمالية العامة في الوطن العربي [كلمة]. صندوق النقد الدولي. مسترجع من www.imf.org/ar/news/articles/2019/02/08
6. مولفرعة، فاطيمة الزهراء .(2023). المالية العامة .جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).